الأمم المتحدة

HSP/EB.2023/4

UN HABITAT برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

Distr.: General
12 January 2023

Arabic
Original: English

**المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية**
**الدورة الأولى لعام 2023**
نيروبي، 28 و29 آذار/مارس 2023
البند 8 من جدول الأعمال المؤقت*

**الأنشطة المعيارية والتنفيذية لموئل الأمم المتحدة، بما في ذلك الإبلاغ عن الأنشطة البرنامجية لموئل الأمم المتحدة في عام 2022 وتنفيذ البرامج الفرعية والبرامج الرئيسية وأنشطة التعاون التقني**

# الحاجة إلى إصدار شهادة مدن أهداف التنمية المستدامة وفوائدها المحتملة

## تقرير المديرة التنفيذية

### أولاً- مقدمة

1- طلب المجلس التنفيذي لموئل الأمم المتحدة إلى المديرة التنفيذية في الفقرة 15 من المقرر 2022-6 تقديم تقرير عن الحاجة إلى وضع نموذج شهادة المدن ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة وفوائده المحتملة في الدورة الأولى لعام 2023 للمجلس التنفيذي.

2- ومن الواضح أن معظم أهداف التنمية المستدامة لن تتحقق بحلول عام 2030[1] وبات من المُلح تكثيف العمل. وتمثل الحضرنة المستدامة عنصراً محورياً لتحقيق الأهداف العالمية، بما فيها أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس، وكذلك السلام وحقوق الإنسان. وتُعبِّر الحكومات المحلية والإقليمية بصورة متزايدة عن التزاماتها بجداول الأعمال العالمية، بوسائل تشمل على سبيل المثال الاستعراض المحلي الطوعي، وأعربت عن طلب واضح على إصدار الشهادة كآلية لدعم مسيرتها.

3- ووجد موئل الأمم المتحدة عند تجريبه مبادرته الرئيسية المتعلقة بمدن أهداف التنمية المستدامة[2] أن عملية إصدار الشهادة التي أدخلت في البداية لرصد التقدم الذي تحرزه المدن المشاركة في المبادرة وضمان اتساق الجودة، كانت أيضاً موضع ترحيب باعتبار أنها تقدير للجهد المبذول، وتبيّن أنها عامل محفِّز. وتبيّن لموئل الأمم المتحدة أيضاً أن إصدار الشهادة في المراحل الرئيسية ساعد على بلورة ملامح المعالم الرئيسية والتعريف بها وتحقيقها فيما

* HSP/EB.2023/1.

(1) *تقرير أهداف التنمية المستدامة 2021* (منشورات الأمم المتحدة، 2021).

(2) https://unhabitat.org/programme/sustainable-development-goals-cities.

يتعلق بوضع أُطر استراتيجية شاملة قائمة على الأدلة، وخطط وحوكمة فعالة، وتحقيق أثر قابل للقياس، وفقاً لتوجيهات الخطة الحضرية الجديدة[3].

4- ويستجيب إصدار شهادة مدن أهداف التنمية المستدامة للحاجة الملحة إلى مساعدة المدن على المضي قدماً في المسار السليم نحو تنفيذ خطة عام 2030 عن طريق تعزيز نهج منظم وتحديد المعالم الرئيسية في العملية وتقدير الجهود والإنجازات. وتشمل فوائدها المحتملة زيادة وعي المدن بالأهداف ودفعها إلى المشاركة في جداول الأعمال العالمية؛ وتعزيز نهج قائم على حقوق الإنسان في التنمية الحضرية المستدامة التي لا تترك أحداً ولا مكاناً خلف الركب؛ وبلورة عملية واضحة تحقق المدن من خلالها أهداف التنمية المستدامة، مصحوبة بمراحل يمكن التحقق منها بدعم من أدوات تقنية سهلة الاستخدام؛ وتعزيز مواءمة التنمية المحلية مع جداول أعمال السياسات الوطنية وجداول الأعمال العالمية؛ واجتذاب الاستثمار المؤثر في أهداف التنمية المستدامة إلى المدن من خلال الإشارة إلى التزامها بتنفيذ الأهداف وتعزيز البيئات التمكينية. وعلاوة على ذلك، يمكن لطلب المدن على الشهادة، مصحوباً بطريقة أكثر منهجية تتيح للمدن تحديد احتياجاتها من الدعم التقني وتوضيحها لتحقيق الأهداف، أن يساعد على مواءمة الخدمات الاستشارية التقنية التي تقدمها الشركات الاستشارية والهيئات الأكاديمية وغيرها مع الأهداف، ويمكن أن يساعد على تعزيز كيانات الأمم المتحدة والأفرقة القطرية من أجل "توحيد الأداء" في دعم تكييف أهداف التنمية المستدامة مع السياق المحلي في المدن. ويمكن بالتالي أن يساعد إصدار الشهادة على زيادة توافر الدعم الاستشاري والتقني لأهداف التنمية المستدامة في المدن.

5- ولا تُمثل شهادة مدن أهداف التنمية المستدامة مجرد نظام لتصنيف المدن ومقارنة إنجازاتها من حيث اتصالها بالأهداف، كما أنها ليست نظاماً يفرض الطريقة التي ينبغي أن تتطور بها المدن.

6- وسيتطلب إصدار شهادة مدن أهداف التنمية المستدامة من موئل الأمم المتحدة العمل في تعاون وثيق مع منظومة الأمم المتحدة والجهات الشريكة ذات المصداقية، بما فيها الهيئات الأكاديمية.

## ثانياً- الخلفية

7- بينما لم يتبق سوى أقل من ثماني سنوات للوفاء بالتزامات خطة عام 2030، وأقل من 15 عاماً على الوفاء بالتزامات الخطة الحضرية الجديدة، بات العمل المحلي محورياً لتحقيق الأهداف العالمية أكثر من أي وقت مضى. وتستضيف المدن حالياً 56 في المائة من سكان العالم، وتزداد هذه النسبة بسرعة ومن المتوقع أن تصل إلى 68 في المائة بحلول عام 2050[4]. وتنطوي الحضرنة على أثر كبير على التنمية العالمية. وتساهم المدن في 80 في المائة من الاقتصاد العالمي[5] وتُشكل بؤراً للابتكار من خلال الجمع بين مجموعة متنوعة من الناس وأساليب الحياة والأفكار. وتتحمل المدن في الوقت نفسه المسؤولية عن 75 في المائة من استهلاك الطاقة في العالم، وأكثر من 70 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية[6] وفي ظل ازدياد عدم المساواة في المدن[7]، يعيش مليار شخص في أحياء فقيرة أو مستوطنات عشوائية[8]. ومن المعترف به بالتالي أن "المدن ستكون ساحة الفوز أو الخسارة في معركة التنمية المستدامة"[9].

(3) قرار الجمعية العامة 256/71، المرفق.

(4) موئل الأمم المتحدة، *تقرير المدن العالمية لعام 2022: تصوير مستقبل المدن* (نيروبي، 2022).

(5) البنك الدولي، "التنمية الحضرية". متاح في https://www.worldbank.org/en/topic/urbandevelopment/overview.

(6) الأمم المتحدة، "الأمين العام للأمم المتحدة يُعزز الفوائد 'الهائلة' للمدن الأكثر اخضراراً"، قصة، 3 تشرين الأول/أكتوبر 2021.

(7) الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، "الحضرنة: فرص متسعة وفجوات أعمق"، الأخبار، 2021 شباط/فبراير 2020.

(8) https://unstats.un.org/sdgs/report/2019/goal-11/.

(9) الأمم المتحدة، "Battle for Sustainable Development Will Be Won or Lost in Cities, Deputy Secretary-General Tells Mayor's Forum"، نشرة صحفية، 9 حزيران/يونيه 2015.

8- ويزداد الاعتراف بالحكومات المحلية والإقليمية كأقران في عملية من المتوقع أن تمضي فيها الأهداف العالمية والموارد الوطنية والتنفيذ المحلي معاً بسلاسة. ويظهر واضحاً دورها في الاستجابة للتحديات المتزايدة والمترابطة، سواءً كانت أزمة اقتصادية أو حالة طوارئ مناخية أو عدم مساواة متزايدة أو أزمة صحية غير متوقعة، مثل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ويتخذ العديد منها إجراءات لتكييف أهداف التنمية المستدامة مع السياق المحلي في أقاليمها، ويقوم عدد متزايد منها بالإبلاغ عن إنجازاتها من خلال الاستعراضات المحلية الطوعية.

9- ويسترشد التنفيذ المحلي لخطة عام 2030 في المدن بالخطة الحضرية الجديدة التي تُمثل الالتزام العالمي بشأن "تنمية حضرية محورها الناس من أجل الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر"[10] وتوفّر مخططاً لتسخير الحضرنة كقوة إيجابية لتحقيق التنمية المستدامة. وأقر الاجتماع الرفيع المستوى لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، الذي عقدته الجمعية العامة في نيسان/أبريل 2022، باستمرار أهمية الخطة الحضرية الجديدة، ولا سيما في ضوء جائحة كوفيد-19 والحاجة إلى تعزيز القدرة على الصمود في وجه حالات الطوارئ الصحية والأزمات المناخية والكوارث والنزاعات[11].

10- والأهم من ذلك أن الخطة الحضرية الجديدة تُحدّد "محركات التغيير" التي يمكن من خلالها تحقيق الإمكانات التحويلية للمدن في سبيل دفع عجلة التنمية المستدامة:

(أ) السياسات الحضرية على المستوى المناسب[12]؛

(ب) الحوكمة الحضرية[13]؛

(ج) التخطيط والتصميم الحضري والإقليمي على المدى الطويل[14]؛

(د) الأُطر والأدوات التمويلية الفعالة والابتكارية والمستدامة[15].

11- وتؤكد الخطة الحضرية الجديدة أيضاً أهمية "مشاركة جميع الأفراد والمجتمعات المحلية بدور كامل وهادف"[16] وأهمية البيانات التشاركية ورسم الخرائط والحوكمة القائمة على الأدلة والتخطيط على جميع المستويات[17]. وتُشدِّد الخطة الحضرية الجديدة أيضاً على المعرفة والابتكار وتنمية القدرات للمؤسسات المحلية باعتبارها عوامل رئيسية للتمكين من تحقيق التحول الحضري[18].

## ثالثاً- العوامل المحرِّكة والتمكينية المحلية الرئيسية للتنمية المستدامة

12- يتطلب تسخير الحضرنة كقوة إيجابية للتنمية المستدامة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المدن وضع سياسات وأُطر تنظيمية وأُطر حوكمة مواتية على المستويين الوطني ودون الإقليمي، وينبغي أن تكملها عوامل تمكينية رئيسية على مستوى المدن، على النحو التالي:

(10) المرجع نفسه، الفقرة 26.

(11) "الاجتماع الرفيع المستوى لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة: موجز أعده رئيس الجمعية العامة" (2022). متاح في https://www.un.org/pga/76/wp-content/uploads/sites/101/2022/06/Final-HLM-on-NUA-PGA-Summary.pdf.

(12) الفقرات 81، و86، و88.

(13) الفقرات 85، و89، و90، و92، و104، و151، و152، و156.

(14) الفقرات من 94 إلى 102، والفقرة 152.

(15) الفقرات من 130 إلى 141.

(16) الفقرة 61؛ والفقرات 86، و90، و92، و105، و114.

(17) الفقرات من 158 إلى 160.

(18) الفقرات 133 ومن 150 إلى 157.

(أ) ***البيانات.*** تتطلب عمليات صنع القرار في المدن بيانات مفصلة بالقدر الكافي ومصنفة ومتسقة مع جداول الأعمال العالمية للاستفادة الكاملة من الإمكانات التحويلية التي تتيحها الحضرنة، ولضمان عدم استبعاد أي شخص، بما يشمل النساء والفئات الضعيفة. وبالنظر إلى أن المدن تشمل في العادة جيوب ضعف، بما في ذلك المناطق العشوائية، من المهم أن تكون البيانات مصنفة مكانياً، وبالتالي عدم ترك أي أحد ولا أي مكان خلف الركب. ويُقدم الإطار العالمي للرصد الحضري على نطاق منظومة الأمم المتحدة[19]، الذي أقرته اللجنة الاقتصادية في عام 2022، مجموعة مبسّطة من المؤشرات والبيانات الوصفية التي يمكن من خلالها قياس أداء المدن في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وسائر الأهداف العالمية.

(ب) ***رؤية التنمية واستراتيجيتها.*** يجب أن تستجيب الأُطر الإنمائية الاستراتيجية[20] للمدن للاحتياجات المحلية، ويجب أن تكون متسقة مع السياسات الإنمائية الوطنية ودون الوطنية وجداول الأعمال العالمية. ومن المهم أن تكون قائمة على الأدلة، وأن تُعبِّر عن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وأن تعالج الأولويات على الأجلين الطويل والقصير. وينبغي أن تكون مملوكة محلياً من خلال المشاركة الفعالة والشاملة لجميع فئات السكان وأصحاب المصلحة، بما يشمل المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية، وينبغي أن تكون بالتالي قادرة على الصمود في حالات انتقال القيادة المحلية.

(ج) ***التخطيط الحضري والإقليمي.*** ينبغي أن يُعزز التخطيط والتصميم الحضري والإقليمي الفرص الاقتصادية للجميع، ويزيد من إمكانية الوصول والاتصال الإلكتروني. وييسر التنقل المستدام، ويحمي البيئة الطبيعية والمبنية، ويُعزز الروابط بين الريف والحضر، ويدعم بالتالي النمو الاقتصادي المحلي والإدماج الاجتماعي والاستدامة البيئية.

(د) ***الحوكمة الحضرية.*** تمثل الحوكمة المعايير والقيم والقواعد التي تُدار بها الشؤون العامة على نحو شفاف وتشاركي وشامل ومتجاوب. وتتطلب تنسيقاً على مختلف مستويات الحكومة والهياكل والمؤسسات لتنفيذ خطط وخدمات حضرية وقطاعية متماسكة.

(هـ) ***التمويل.*** تبلغ فجوة التمويل المطلوب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة تريليونات الدولارات سنوياً. وتُشكل نُظم التحويلات المالية الحكومية الدولية مصدراً مهماً للتمويل، ولكنها قلما تكون كافية لتلبية احتياجات التنمية المحلية. ويمكن للمدن أن تستفيد من موارد إضافية عن طريق تحقيق المستوى الأمثل لنُظم إيراداتها واجتذاب الاستثمار الخارجي؛ وتحتاج المدن إلى نُظم فعالة لإدارة الإيرادات العامة والإدارة المالية التي تُبرهن على مصداقية الاستثمار وقدرته أو دعمه في إعداد مشاريع جاهزة للاستثمار وتجنب مخاطرها.

13- وتتضافر هذه العوامل التمكينية لجعل المدن أكثر قدرة على توفير بنية تحتية وخدمات أساسية موزّعة توزيعاً عادلاً ومستدامة بيئياً، مثل الطرق والأماكن العامة الخضراء والكهرباء والإنارة والمياه والصرف الصحي والتعليم والصحة والترفيه والإسكان الميسور التكلفة. ويُقلل ذلك عدم المساواة، ويُعزز الاقتصادات المحلية، ويحمي البيئة والتنوع البيولوجي، ويوفّر فرصاً للجميع. ويمكن للمدن من خلال ذلك أن تصبح قادرة على تسريع الخطى نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة الحضرية وفقاً لجداول الأعمال المحلية والوطنية والدولية، وتمكين سكان المدن من الوصول إلى مستوى معيشي لائق، وضمان عدم ترك أي شخص أو مكان خلف الركب.

## رابعاً- تعريف مدن أهداف التنمية المستدامة ونظرية التغيير

14- وفقاً للخطة الحضرية الجديدة، يُدرك موئل الأمم المتحدة أن المدن ينبغي أن تقوم بما يلي:

(19) موئل الأمم المتحدة، *الإطار العالمي للرصد الحضري: دليل للرصد الحضري لأهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة والأُطر المواضيعية أو المحلية والوطنية والعالمية الأخرى ذات الصلة بالمناطق الحضرية* (نيروبي، 2022).

(20) يمكن أن يشمل ذلك أموراً مثل استراتيجيات تنمية المدن ووضع التصورات وخطط العمل الخاصة بالمدن.

(أ) امتلاك نُظم وقدرات مؤسسية شاملة فعالة في المجالات التي سلطت الخطة الحضرية الجديدة الضوء عليها باعتبارها "محركات التغيير" (الحوكمة، والتخطيط، وتمويل البلديات) وفي تقديم الخدمات؛

(ب) الحصول على بيانات خطوط أساس موثوقة بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(ج) تحديد الأولويات الاستراتيجية لتحقيق الأهداف بحلول عام 2030 من خلال عملية تشاركية شاملة؛

(د) ترجمة ما سبق إلى إجراءات تحويلية، بما يشمل إجراءات تنظيمية وتخطيطاً مكانياً وتطويراً للبنية التحتية؛

(هـ) تمويل البنية التحتية الحاسمة الأهمية وتنفيذها وتطويرها من خلال تحسين نُظم إيراداتها وتحسين الوصول إلى مصادر رأس المال الخارجية.

15- ويمكن من خلال ذلك تسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى العالمي، وتحسين رفاه سكان المناطق الحضرية والسكان في المناطق المحيطة لأن هذه العوامل، وفقاً للخطة الحضرية الجديدة، تتضافر لوضع المدن في مسار يفضي بها إلى تحقيق التنمية المستدامة.

**نظرية التغيير لمدن أهداف التنمية المستدامة**

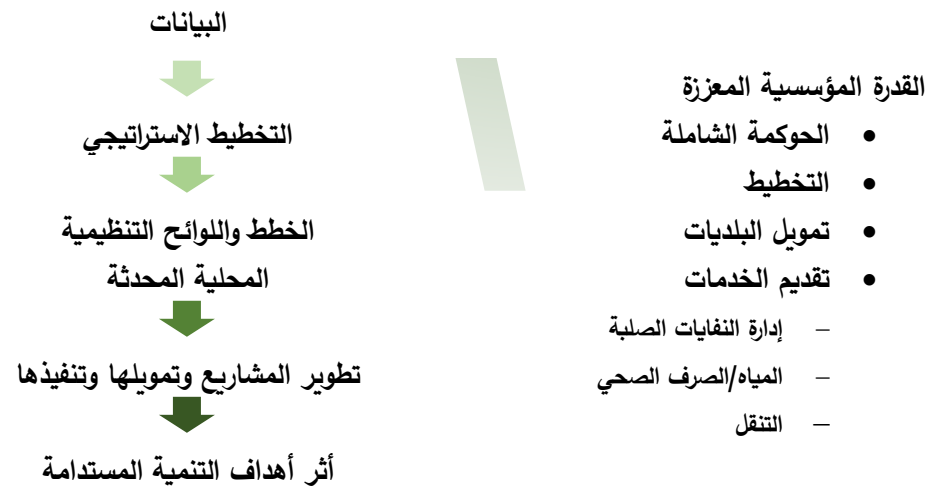


## خامساً- الحاجة إلى شهادة لمدن أهداف التنمية المستدامة والغرض منها

16- كما هو موضح، وفي ظل استمرار تحوّل العالم نحو الحضرنة، هناك حاجة مُلحة للتعجيل بتحقيق الإمكانات التحويلية للمدن كقوة إيجابية للتنمية المستدامة. ويُقر موئل الأمم المتحدة وغيره من كيانات الأمم المتحدة العاملة مع المدن بما يلي:

(أ) لا تُدرك حكومات المدن جميعها أهداف التنمية المستدامة وفوائدها على المستويين العالمي والمحلي وأهمية دور المدن في تحقيقها؛

(ب) لا تمتلك حكومات المدن جميعها الدافع لتجاوز مهامها المباشرة والمشاركة في تنفيذ جداول الأعمال العالمية؛

(ج) لا تُدرك حكومات المدن جميعها توجيهات الخطة الحضرية الجديدة بشأن تحقيق التنمية المستدامة محلياً، أو الخطوات الرئيسية الموضحة أعلاه التي يمكن ترجمة هذه التوجيهات إلى عمل.

17- ويلزم بالتالي وجود آلية جاذبة وبسيطة لزيادة وعي المدن وسلطاتها بأهمية أهداف التنمية المستدامة ودور المدن في تحقيق تلك الأهداف، للتوجيه نحو اتخاذ خطوات واضحة للعمل بما يتماشى مع الخطة الحضرية الجديدة، والاعتراف بجهود المدن وقادتها، والمؤسسات وأصحاب المصلحة في تسريع تحقيق الأهداف محلياً.

18- وبالنظر إلى أن إصدار شهادة معترف بها عالمياً يمكن أن يُحفز العمل ويساعد على توحيد جهود مختلف الجهات الفاعلة في سبيل تحقيق الأهداف المشتركة، تهدف شهادة مدن أهداف التنمية المستدامة إلى المساعدة على وضع المدن في المسار الذي يفضي بها إلى التعجيل بتحقيق الأهداف من خلال توجيه عملية تنمية حضرية محلية فعالة وفقاً للخطة الحضرية الجديدة واعترافاً بتحقيق المعالم الرئيسية والعمليات الفعالة الشاملة. وستُقيِّم عملية إصدار الشهادة العوامل التمكينية ومحركات التغيير الرئيسية وفقاً للخطة الحضرية الجديدة، وستوجه المدن نحو الأدوات التقنية والموارد وأوساط الدعم والتعلم (المدن والمؤسسات المتماثلة التحديات والحلول) بحيث تكون مجهزة بشكل أفضل لمواجهة التحديات والاختناقات. ومن المتوقع إصدار الشهادة بصورة متكررة بناءً على المعالم الرئيسية التالية.

(أ) امتلاك المدن بيانات فعالة تأخذ في الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة والتفاوتات القائمة بين المواقع، وامتلاكها أُطراً إنمائية قائمة على الأدلة وشاملة وتشاركية واستراتيجية لعام 2030 بحيث تكون:

'1' متوائمة مع خطة عام 2030؛

'2' متوائمة مع أولويات التنمية المحلية؛

'3' متسقة مع السياسات والأولويات الوطنية ودون الوطنية والعابرة للحدود والقطاعية ذات الصلة؛

(ب) امتلاك المدن "محركات تغيير" فعالة: تقييم نُظمها الخاصة بالحوكمة والإيرادات وخططها ولوائحها التنظيمية، وتقييم أداء مقدمي الخدمات الحضرية الأساسية الرئيسيين، والبرهنة، حسب الاقتضاء، على تقدمها في تعزيزها؛

(ج) قيام المدن بتحقيق أثر أهداف التنمية المستدامة: إثبات تحقيق تقدم قابل للقياس في تحقيق أُطر التنمية الاستراتيجية.

## سادساً- المعايير المقترحة لتوجيه إصدار الشهادة

19- سيتشاور موئل الأمم المتحدة مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومع الحكومات المحلية والوطنية، والشركاء في منظومة الأمم المتحدة، وسائر الجهات الشريكة ذات المصداقية، مثل شبكات المدن، والهيئات الأكاديمية، والمجتمع المدني، لتحديد معايير ونهج إصدار الشهادة. ويتعيّن أن يكون النهج بسيطاً، ولكن هادفاً، وينبغي أن تشارك فيه المدن بدور حازم من دون إفراط. وتُعبِّر المعايير المقترحة لإصدار الشهادة عن المراحل المبيّنة أدناه، رهناً بمزيد من التشاور.

### ألف- التحديد الكمي (المدينة المرشحة)

20- تثبت المدينة التزامها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتقييم التقدم المحرز بوسائل تشمل ما يلي:

(أ) تقييم السياسات الوطنية ودون الوطنية والقطاعية ذات الصلة، والبيانات المحلية، والأُطر الاستراتيجية، وخطط العمل، والتقدم المحرز في سبيل تحقيق الأهداف؛

(ب) تحديد مستويات الشهادة التي تعتزم الحصول عليها، ووضعت برنامج عمل لتحقيق ذلك؛

(ج) التعهد علناً بالالتزام بإعطاء الأولوية لتحقيق الأهداف، من دون ترك أي شخص أو أي مكان خلف الركب، وضمان المساءلة أمام السكان وأصحاب المصلحة في تلك العملية.

### باء- عمليات شاملة قائمة على الأدلة

21- تمتلك المدينة بيانات مناسبة وإطاراً استراتيجياً شاملاً قائماً على الأدلة لعام 2030[21] يُعبِّر عن الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة، وفقاً لخطة عام 2030، على النحو التالي:

(أ) موثوقية بيانات خطوط الأساس الخاصة بالمدينة وتُضمنها المجالات البيئية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ومجالات الحوكمة، استرشاداً بالإطار العالمي للرصد الحضري أو مؤشرات أهداف التنمية المستدامة؛

(ب) اتساق الإطار الاستراتيجي لعام 2030 مع سياسات التنمية الوطنية ودون الوطنية والقطاعية ذات الصلة؛

(ج) استناد الإطار الاستراتيجي لعام 2030 بوضوح إلى نُهج تشاركية تكفل إدماج جميع الفئات الاجتماعية في المدينة، والبرهنة على مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب من خلال تطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان. ويشمل ذلك النساء والأطفال والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، ويدفع نحو تحقيق الإنصاف من خلال إدراج إجراءات ذات أولوية لتحسين مستوى المعيشة في الأنحاء الأكثر حرماناً في المدينة؛

(د) تركيز الإطار الاستراتيجي لعام 2030 بصورة متناسبة على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة؛

(هـ) تصميم الإطار الاستراتيجي لعام 2030 على نحو يثبت الأثر مُقاساً بخط الأساس الخاص بالمدينة.

### جيم- البيئة التمكينية الفعالة

22- تقييم المدينة القدرة المؤسسية والفجوات التنظيمية والتخطيطية، بناءً على "محركات التغيير" المحددة في الخطة الحضرية الجديدة، وأداء مقدمي الخدمات المحليين. وتثبت، حسب الاقتضاء، التقدم المحرز في معالجة الفجوات، بما في ذلك من خلال ما يلي:

(أ) إجراء تقييم تشخيصي للمؤسسات الرئيسية العاملة في مجالات الحوكمة والتخطيط وإدارة الإيرادات والإدارة المالية، وتقديم خدمات حضرية أساسية منصفة وشاملة؛

(ب) إثبات تحسن الأداء في المجالات المحددة على أنها تتطلب تعزيز القدرات؛

(ج) استعراض الخطط والتشريعات واللوائح التنظيمية ذات الصلة؛

(د) تحقيق تقدم في التخطيط والإجراءات التنظيمية، بما يتماشى مع إطارها الاستراتيجي لعام 2030 والخطط المرتبطة به.

### دال- الأثر

23- تبرهن المدينة على إحراز تقدم قابل للقياس في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والأثر البشري، بما في ذلك من خلال ما يلي:

(أ) أدلة على تنفيذ الخطط واللوائح التنظيمية المحدّثة وفقاً لإطارها الاستراتيجي لعام 2030؛

(ب) أدلة على مواءمة أهداف التنمية المستدامة، وتمويل أولويات الاستثمار الرئيسية ذات الصلة بالإطار الاستراتيجي لعام 2030 وتنفيذها؛

(21) "الإطار الاستراتيجي لعام 2030" مصطلح عام يشمل الخطط القانونية واستراتيجيات تنمية المدن وخطط التنمية القطاعية والاستعراضات المحلية الطوعية الاستشرافية ووثائق التخطيط المحلي.

(ج) أدلة على إحراز تقدم مقابل تقييم خط الأساس، وفقاً للمعالم الرئيسية المحددة في الأُطر الاستراتيجية لعام 2030، بما في ذلك الحد من عدم المساواة؛

(د) أدلة على زيادة رضا سكان المدينة، ولا سيما السكان الأكثر عرضة لخطر الاستبعاد، فيما يتصل بمستوى المعيشة وحماية البيئة والإدماج الاجتماعي.

24- ويمكن اعتماد مصطلحات مراحل الشهادات الفضية والذهبية والبلاتينية والماسية لمدن أهداف التنمية المستدامة.

## سابعاً- التنفيذ

25- سيجري إعداد عملية تنفيذ النموذج من خلال مشاورات مفصلة مع مجموعة ذات مصداقية من الشركاء تشمل الدول الأعضاء والحكومات المحلية والإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة والهيئات الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة في القطاع الخاص. وسيجري إنشاء منصة رقمية لإصدار شهادة مدن أهداف التنمية المستدامة، وستوفِّر هذه المنصة قوالب نموذجية وأدوات تشخيصية[22] وستُمكِّن من إجراء عملية تقييم ذاتي تقوم فيها المدن بإدخال البيانات وتحميل الأدلة الداعمة ذات الصلة. وسيتولى فريق تقني مستقل استعراض المدخلات والأدلة الداعمة والتحقق من صحتها؛ وسيستعين الفريق في عمله بالقدرة التقنية للمنصة. وستصدر لكل مرحلة تقارير تُشير إلى ما إذا كانت المعايير قد استوفيت والثغرات التي ينبغي معالجتها. وستتولى لجنة معنية بإصدار الشهادة البت في إصدار الشهادة بناءً على هذه التقارير بعد إجراء تحقق عشوائي حسب الضرورة. وسيكون أمام المدن والمؤسسات المحلية غير المؤهلة خيار التشاور مع موئل الأمم المتحدة وشركاء الأمم المتحدة المشاركين في إصدار شهادة مدن أهداف التنمية المستدامة، حول الإجراءات اللازمة لتلبية متطلبات الشهادة. وسيجري إرشادها، بالقدر المستطاع، إلى الأدوات التقنية وأدوات تنمية القدرات المتاحة المفتوحة المصدر لمساعدتها على سد الفجوات. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستشمل المنصة محرِّك بحث يدعم تحديد أنسب الأدوات ودراسات الحالة[23]، مع الاستفادة من منصة الخطة الحضرية التي يجري وضعها حالياً والمواد المفتوحة المصدر لدى كيانات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء في الهيئات الأكاديمية. ويمكن للمدن، بالإضافة إلى ذلك، التماس المساعدة التقنية، بما في ذلك التماسها من الشركات الاستشارية، وقائمة خدمات موئل الأمم المتحدة[24]، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، وكيانات خبراء الأمم المتحدة. وستساعد المنصة أيضاً على الربط بين المدن والمؤسسات التي تواجه تحديات مماثلة. وفي الأماكن التي تكون فيها التغطية بالإنترنت محدودة، سيجري تزويد المدن بناقل تسلسلي عام (USB) يمكنهم من خلاله الوصول إلى نظام إصدار الشهادة.

26- ويجري النظر في نموذجين للتنفيذ:

(أ) آلية وطنية لإصدار الشهادة، يقوم فيها كيان وطني، من قبيل وزارة (مثل وزارة التنمية الحضرية أو الحكومة المحلية، أو وزارة التخطيط) بتكييف معايير إصدار الشهادة مع السياق الوطني، بتصديق من موئل الأمم المتحدة وبالتعاون مع الشركاء في منظومة الأمم المتحدة. ويقوم فريق تقني وطني باستعراض طلبات الحصول على الشهادة والتحقق منها بصورة مستقلة، مدعوماً في ذلك بالقدرات التقنية التي توفرها المنصة، ويُقدم توصياته بشأن المرشحين المؤهلين إلى لجنة وطنية تمنح الشهادة. ويمكن أن يكون الفريق التقني مؤسسة أكاديمية، وينبغي أن تتألف اللجنة الوطنية من مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني وممثلي الحكومات المحلية والوطنية، الذين يقدمون تقاريرهم إلى الوزارة ويتعاونون مع موئل الأمم المتحدة لضمان مراقبة

(22) من الأمثلة على ذلك أدوات التقييم المستخدمة في موئل الأمم المتحدة لتخطيط المدن والتشريعات والإيرادات ونُظم الحوكمة.

(23) يجري إنشاء المنصة من خلال المبادرة الرئيسية لأهداف التنمية المستدامة للمدن.

(24) موئل الأمم المتحدة، *قائمة الخدمات لعام 2022* (نيروبي، 2022).

الجودة، مثل التحقق العشوائي من الطلبات المقدمة. وستخضع اللجنة الوطنية لرصد من اللجنة العالمية لإصدار الشهادة وستكون مسؤولة أمامها؛

(ب) آلية عالمية لإصدار الشهادة، بالاشتراك مع أفرقة تقنية من مختلف البلدان، بحيث يكون لكل لغة من لغات الأمم المتحدة فريق للتحقق بشكل مستقل من الطلبات، ولجنة عالمية لإصدار الشهادة مؤلفة من أصحاب المصلحة المتعددين وتضم ممثلين من الأكاديمية والمجتمع المدني والحكومة لضمان مراقبة الجودة بصورة متسقة والتصديق على الشهادة. وستجتمع لجنة إصدار الشهادة أربع مرات تقريباً في السنة وستتناوب دورياً وستدعمها أمانة.

27- وسيجري تطبيق النموذجين جنباً إلى جنب، مما سيُمكّن من وضع عملية إصدار شهادة مدن أهداف التنمية المستدامة في السياق السليم من خلال الآليات الوطنية، وسيسمح بمشاركة المدن في الأماكن التي لا توجد فيها آليات وطنية.

28- وسيشمل دور الأمانة تنسيق الاجتماعات وجداول أعمال اللجنة العالمية لإصدار الشهادة. وسيجري تبسيط دورها قدر المستطاع من خلال القدرة التقنية للمنصة والتي، على سبيل المثال، ستختار تلقائياً وبصورة عشوائية التطبيقات التي سيجري التحقق منها عشوائياً، وستدعو دورياً إلى عقد الاجتماعات ووضع تقارير الاجتماعات.

## ثامناً- التكاليف

29- ستتحقق كفاءة التكاليف من خلال الإبلاغ الذاتي الذي بات ممكناً بفضل منصة إصدار شهادة مدن أهداف التنمية المستدامة. ويمكن طلب الدعم في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات مجاناً من شركات التكنولوجيا. وفيما يتعلق بالآليات الوطنية لإصدار الشهادات، يمكن للبلد أو لجهة مانحة مهتمة بدعم تكييف أهداف التنمية المستدامة مع السياق المحلي في ذلك البلد تحمل التكاليف. ويمكن أن ينظر تحالف Local2030 في استضافة الوظائف العالمية الخاصة بإصدار الشهادة وخدمات الأمانة، مما يتيح تحقيق الاتساق بين ولايته وإصدار شهادة مدن أهداف التنمية المستدامة. وقد ينظر تحالف Local2030 أيضاً في توجيه دعوات للمدن أو البلدان أو الاتحادات لاستضافة هذه الوظائف كمركز متخصص لتحالف Local2030. وقد يُطلب أيضاً من المدن المساهمة في التكاليف من خلال هياكل رسوم لا تستبعد منها مدن البلدان المنخفضة الدخل.

## تاسعاً- الفوائد المحتملة لإصدار شهادة مدن أهداف التنمية المستدامة

### ألف- الفوائد المحتملة بالنسبة لسلطات المدينة

30- فيما يلي الفوائد المحتملة التي تعود على سلطات المدن من إصدار شهادة مدن أهداف التنمية المستدامة:

(أ) ***تحفيز التعجيل بأهداف التنمية المستدامة.*** سيُحفز الاعتراف الذي توفره شهادة مدن أهداف التنمية المستدامة التي تصدر بتكليف من الأمم المتحدة تنفيذ الأهداف وفقاً للمبادئ والنُهج المحددة في الخطة الحضرية الجديدة؛

(ب) ***توفير التوجيه.*** يدعم إصدار الشهادة التخطيط القائم على النتائج ويتيح عملية منظمة تشمل مراحل رئيسية: جمع البيانات وتحليلها، والتخطيط الاستراتيجي، وتعزيز النُظم المؤسسية، وتحقيق الأثر. ويساعد إصدار الشهادة المدن على تحديد المجالات التي قد تكون في حاجة إلى مساعدة تقنية ومساعدة لتنمية القدرات، ويربطها بالموارد التقنية ذات الصلة؛

(ج) ***تمكين تبادل المعرفة وتنمية القدرات على نطاق واسع.*** يمكن للعمليات التشخيصية المرتبطة بمراحل إصدار الشهادة أن تُمكن من تصنيف المدن التي لديها تحديات وأولويات مشتركة في شكل "مجتمعات قائمة على التعلم" يمكنها التعلم من بعضها بعضاً والاستفادة من برامج دعم التدريب المشتركة. وعلاوة على ذلك، تُبرز عملية إصدار الشهادة المبادرات والنماذج الناجحة التي يمكن التعلم منها؛

(د) ***اجتذاب الاستثمار المتوائم مع أهداف التنمية المستدامة.*** يمكن لإصدار الشهادات أن يساعد على اجتذاب الاستثمار المؤثر في أهداف التنمية المستدامة إلى المدن من خلال الإشارة إلى التزامها بتنفيذ الأهداف وتعزيز البيئات التمكينية. وعلاوة على ذلك، ينبغي استكشاف مدى توافق معايير إصدار شهادة مدن أهداف التنمية المستدامة ومقاييس الأبعاد البيئية والاجتماعية وأبعاد الحوكمة لدعم آليات الإبلاغ عن الأثر لدى كيانات التمويل؛

(هـ) ***الاتساق مع المبادرات الأخرى القائمة على المدن التي تدعم جداول الأعمال العالمية.*** ينبغي أن تكون عملية إصدار شهادة مدن أهداف التنمية المستدامة متوافقة أيضاً مع عمليات إصدار شهادات المدن والبرامج والمبادرات القائمة ذات التركيز المواضيعي، وينبغي أن تسمح عملية إصدار الشهادة للنتائج المتحققة والتقارير الناتجة عن هذه العمليات بالمساهمة في إصدار شهادة مدن أهداف التنمية المستدامة.

### باء- الفوائد المحتملة بالنسبة لسكان المدن

31- يُعزز إصدار شهادة أهداف التنمية المستدامة زيادة استجابة المدن وقياداتها ومؤسساتها لاحتياجات سكانها. وتُعزز هذه العملية التخطيط التشاركي وعمليات الرصد والتقييم، مع التركيز بصفة خاصة على إدراج الفئات الأكثر عرضة للاستبعاد (مثل النساء والفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والأطفال والشباب والشعوب الأصلية واللاجئين والمشردين داخلياً وعديمي الجنسية والمهاجرين والأشخاص العاملين في القطاع غير الرسمي). وتُعزز العملية زيادة الفعالية المؤسسية والخطط الفعالة واللوائح التنظيمية وتنمية البنية التحتية التي تُعمم حقوق الإنسان والإدماج الاجتماعي وتحقيق الأهداف. ويُساهم بالتالي إصدار شهادة مدن أهداف التنمية المستدامة في الإعمال التدريجي للحق في مستوى معيشي لائق لجميع سكان المدن.

### جيم- الفوائد المحتملة بالنسبة للحكومات على المستويين الوطني ودون الوطني

32- يُعزز إصدار شهادة مدن أهداف التنمية المستدامة اتساق سياسات الحكومات على المستويين الوطني ودون الوطني. ويساعد إصدار الشهادة على تحديد التحديات والفرص على المستوى المحلي التي ينبغي التصدي لها على مستوى السياسات الوطنية ودون الوطنية. ويتيح أيضاً وسيلة لتقييم أثر أُطر السياسات والحوكمة الوطنية ودون الوطنية على المستوى المحلي. وعلاوة على ذلك، يتيح خيار إنشاء نظام وطني لإصدار الشهادة فرصة مهمة لتعزيز تنفيذ السياسات الحضرية الوطنية في المدن.

### دال- الفوائد المحتملة بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة

33- يُعزز إصدار شهادة مدن أهداف التنمية المستدامة إدماج دعم منظومة الأمم المتحدة على المستوى المحلي. واستحدثت منظومة الأمم المتحدة مجموعة متنوعة من الآليات والأدوات لدعم تكييف الأهداف مع السياق المحلي وتعزيز التنمية المستدامة في المدن، بما يشمل تحالف Local2030، واستراتيجية التنمية الحضرية المستدامة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، والإطار العالمي للرصد الحضري، والخطة الحضرية الجديدة. وبالإضافة إلى طلب المدن على المساعدة التقنية المقدمة من الأمم المتحدة للتعجيل بتحقيق الأهداف، يتيح إصدار شهادة مدن أهداف التنمية المستدامة فرصة أمام منظومة الأمم المتحدة لتسخير هذه الآليات بصورة متسقة ومنهجية من أجل دعم العمل المحلي. ويمكن، على سبيل المثال، تشجيع منسقي الأمم المتحدة المقيمين على إنشاء مبادرات دعم متكاملة للتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ أُطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة محلياً في المدن، مسترشدين في ذلك بشهادة مدن أهداف التنمية المستدامة.

### هاء- اتساق السياسات على نطاق المجتمع بأسره لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المدن

34- فيما يلي الفوائد المحتملة التي يحققها إصدار شهادة مدن أهداف التنمية المستدامة بالنسبة لتعزيز اتساق السياسات على نطاق المجتمع بأسره لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المدن:

(أ) **اتساق أصحاب المصلحة المتعددين فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المدن.** يُقدّم الدعم إلى المدن من خلال المشورة التقنية وخدمات التخطيط من طيف واسع من مقدمي الخدمات، بما يشمل الشركات الاستشارية والهيئات الأكاديمية ومراكز الفكر وكيانات الأمم المتحدة وسائر الكيانات المتخصصة. وسيُترجم الطلب من المدن على شهادة مدن أهداف التنمية المستدامة إلى خدمات استشارية تقنية تُقدم وفقاً لمبادئ أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة. وسييسر بالتالي إصدار شهادة مدن أهداف التنمية المستدامة مواءمة أهداف التنمية المستدامة عبر المجموعة المتنوعة من مقدمي الخدمات والاستفادة من ذلك في تحقيق التنفيذ المحلي للأهداف على النطاق المطلوب.

(ب) **تجميع الاستثمارات المتوائمة مع أهداف التنمية المستدامة من أجل مزيد من الكفاءة.** يمكن للبيانات المتعلقة بأولويات التنمية الاستراتيجية للمدن أن تدعم إعداد حوافظ الاستثمارات المجمّعة، مما يؤدي إلى زيادة الإمكانات وإيجاد آليات أكثر كفاءة لتمويل التدخلات المؤثرة المتوائمة مع أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما لصالح المدن الأصغر حجماً.

## عاشراً- الأسئلة المتكررة والمفتوحة

### ألف- لن تكون أهداف التنمية المستدامة منطبقة بعد عام 2030. فهل سيكون لإصدار الشهادة أي أهمية؟

35- يوفِّر إصدار شهادة مدن أهداف التنمية المستدامة آلية للمساعدة على التعجيل بتحقيق أهداف التنمية في المدن. وستتطلب التنمية الحضرية دوماً بيانات وتخطيطاً استراتيجياً ومؤسسات محلية فعالة وخططاً ولوائح تنظيمية واستثمارات في الأثر. ويمكن تقييم عملية إصدار شهادات أهداف التنمية المستدامة في عام 2030 وتكييفها مع خطة التنمية لما بعد عام 2030.

### باء- كيف تُحدد المعايير وتُشتق القياسات؟

36- سيسترشد وضع المعايير بالخطة الحضرية الجديدة والإطار العالمي للرصد الحضري والمبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي[25]، وغير ذلك من الوثائق المعيارية المتفق عليها عالمياً التي وضعها موئل الأمم المتحدة والكيانات الشريكة في الأمم المتحدة. وسيعمل موئل الأمم المتحدة مع كيانات الأمم المتحدة والدول الأعضاء والسلطات المحلية والإقليمية والهيئات الأكاديمية والمجتمع المدني لوضع المعايير، وقد ينشئ فريقاً من الخبراء مؤلفاً من هذه الكيانات لهذا الغرض.

### جيم- كيف يدعم موئل الأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة وتحالف Local2030 المدن في الوصول إلى مستويات الشهادة؟

37- تُساعد عملية إصدار شهادة مدن أهداف التنمية المستدامة المدن على تحديد وتوضيح أولوياتها المتعلقة بالدعم التقني من أجل التعجيل بتحقيق التنمية المستدامة. وسيجمع تحالف Local2030 بين أدوات منظومة الأمم المتحدة والكيانات الشريكة وخدماتها لتكييف أهداف التنمية المستدامة مع السياق المحلي، وستوائم عملية إصدار شهادة مدن أهداف التنمية المستدامة احتياجات الدعم التقني المحددة للمدن مع الدعم التقني المعروض الذي يتراوح بين الأدوات الرقمية المتاحة للجميع، والدورات التدريبية، والخدمات الاستشارية المخصصة. ويمتلك موئل الأمم المتحدة مجموعة من الأدوات الرقمية الذاتية الدعم وقائمة خدمات للمدن تغطي المجالات التقنية للبيانات والتخطيط الاستراتيجي والحوكمة والتخطيط المكاني وتقديم الخدمات الحضرية الأساسية والإسكان والبرامج التشاركية لرفع مستوى الأحياء الفقيرة التي تستجيب للقضايا المواضيعية، مثل الفقر وعدم المساواة وحقوق الإنسان الحضرية والمناخ والمساواة بين الجنسين والأزمة الحضرية والسلام. وتُستكمل هذه المجموعة من الأدوات بأدوات متخصصة في

(25) موئل الأمم المتحدة، *المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي* (نيروبي، 2015).

مجموعة واسعة من المجالات المواضيعية وأدوات التمويل التي طورتها كيانات الأمم المتحدة الأخرى (وبالتعاون معها).

**دال- كيف يتوافق إصدار شهادة مدن أهداف التنمية المستدامة مع الجهود الشاملة التي يبذلها موئل الأمم المتحدة لتكييف أهداف التنمية المستدامة مع السياق المحلي؟**

38- يشمل الدعم المقدم من موئل الأمم المتحدة لتكييف أهداف التنمية المستدامة مع السياق المحلي أربعة عناصر، هي: الإطار العالمي للرصد على نطاق المنظومة؛ ودعم الاستعراضات المحلية الطوعية كآلية تستخدمها المدن للإبلاغ عن التقدم الذي تحرزه في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية عام 2030؛ والمبادرة الرئيسية لمدن أهداف التنمية المستدامة التي توفِّر الأدوات والموارد والدعم للمدن من أجل التعجيل بتحقيق الأهداف؛ وتحالف Local2030 الذي يجمع بين مجموعة متنوعة من الشبكات وأصحاب المصلحة، بما في ذلك الأمم المتحدة، للعمل معاً في سبيل تحقيق الأهداف محلياً. وسيُعزز نموذج شهادة مدن أهداف التنمية المستدامة إطار الرصد الحضري لتوجيه البيانات وتعزيز الاستعراضات المحلية الطوعية كوسيلة تقيّم بها المدن ما يتحقق من تقدم في بلوغ أهداف التنمية المستدامة. وسيجري استكشاف خيارات إدماج دعم شهادة مدن أهداف التنمية المستدامة وتوجيه عمل تحالف Local2030 إلى المدن.

**هاء- ما هي الوحدة التي ستكون مشمولة بالشهادة - هل هي المدينة أم الحي أم مشروع محدّد؟**

39- الوحدة التي ستكون مشمولة بالشهادة هي المدينة؛ ولكن مصطلح "المدينة" يمكن أن ينطبق عملياً على المناطق الحضرية المتميِّزة أو التشكيلات المكانية الأخرى التي لها خصائص مميّزة معروفة داخل أُطر التخطيط والحوكمة القائمة. ولا تصدر الشهادة لمشاريع محددة، ولكن تقييمات أهداف التنمية المستدامة للمشاريع وعمليات إعداد المشاريع ستُدرج في هذه العملية عندما يتأكد أنها تحقق أثراً.

**واو- هل هذا الأمر يضطلع به موئل الأمم المتحدة بمفرده أم أنه اتحاد من نوع ما؟**

40- سيعمل موئل الأمم المتحدة مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة في إطار استراتيجية التنمية الحضرية المستدامة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما الكيانات الأكثر صلة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة الحضرية المحددة في الإطار العالمي للرصد الحضري الذي أُقر مؤخراً. وسيجري وضع طرائق العمل لنهج على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

**زاي- ما هي الخطوات المقبلة؟**

41- تشمل الخطوات المقبلة ما يلي:

(أ) تحديد مجموعة ذات مصداقية من كيانات الأمم المتحدة والأكاديميين والحكومات الوطنية والمحلية والهيئات الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة في القطاع الخاص لمواصلة تطوير النموذج وطرائق تنفيذه؛

(ب) تحديد جماعة ذات مصداقية من هذه الكيانات للعمل معاً في تنفيذ نموذج إصدار شهادة مدن أهداف التنمية المستدامة؛

(ج) التواصل مع الشركاء في منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء (بما فيها المجلس التنفيذي لموئل الأمم المتحدة) وسائر أصحاب المصلحة من أجل التعقيبات والاستعراض؛

(د) العمل مع تحالف Local2030 لمواصلة تطوير مفهوم شهادة مدن أهداف التنمية المستدامة والنظر في إمكانية إدماج عملية إصدار شهادة مدن أهداف التنمية المستدامة في عمل التحالف؛

(هـ) مواصلة تطوير نموذج العمل وصياغة استراتيجية التمويل وتحديد مصادر التمويل.

**حاء- أسئلة مفتوحة**

42- تشمل الأسئلة المفتوحة ما يلي:

(أ) هل يمكن لأمانة تحالف Local2030 أن تستضيف أمانة شهادة مدن أهداف التنمية المستدامة وتوفر وظائف التحقق العشوائي أو الاستعانة بمصادر خارجية لإجراء تلك الوظائف، وهل يمكن لمراكز تحالف Local2030 توفير أفرقة تقنية لعملية إصدار الشهادة؟

(ب) هل يمكن لمنظمات مثل الرابطة الدولية لطلاب العلوم الاقتصادية والتجارية تنظيم إعارة شباب الأكاديميين إلى الفرق التقنية؟

(ج) هل سيكون لشهادة أهداف التنمية المستدامة تاريخ تنتهي فيه صلاحيتها وهل يمكن إلغاؤها؟